كحاضر فلا تسمع بينة ولا يحكم بغير حضوره للتواري
او تعزره والا فظهر جواز القضاء على غائب في قصاص
وحد قذف ومنعه في حدود الله تعالى ولو سمع
بينة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها بل
يخبره ويمكنه من جرح ولو عزل بعد سماع بينة
ثم ولي وجبت الاستعادة واذا استعدى على حاضر
بالبلد احضره به فمع ختم طين رطب اخبره او يمر به
لذكي فان امتنع بلا عذر احضره باعوان السلطان
وعزره او غائب في غير محل ولايته فليس له احضاره
او فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته
ويكتب اليه او لنائب فالاصح يحضره من مسافة
العدوى فقط وهي التي يرجع منها مبكر الليل
وان الحق به لا تحمر وهي من لا يكثر خروجها لحاجة

باب القسمة قد يقسم الشركاء او منصوبهم

او منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر حر عدل

يعلم المساحة والحساب فان كان فيها تقويم وجب
قاسمان والا فقاسم وفي قول اثنان وللامام جعل
القاسم حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم
ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال فان لم
يكن فاجرته على الشركاء فان استأجروه وسمي كل
قدر الزمه والا فلا فالاجرة موزعة على الحصص وفي
قول على الرؤس ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرة
وثوب نفيسين وزوجي خفوان طلب الشركاء كلهم
قسمته لم يجبهم القاضي ولا يمنعهم انه قسموا با
نفسهم ان لم تبطل منفعة كسيف يكسر وما يبطل
نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغيرين
لا يجاب طالب قسمته في الاصح فان امكن جعله
حمامين اجيب ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكني
والباقي للاخر فالاصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحب
دون عكسه وما لا يعظم ضرره فقسمته انواع احدها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)